المحاضرة التاسعة عشر :الحتمية والقانون في التاريخ - القانون والمصادفة – هل يمكن للظاهر التاريخية أن تخضع للحتمية؟

تمهيد

إن تكرار الحوادث التاريخية بملامح عامة أو بمتشابهات جزئية لا يعني أن الزمن يدور حول الوجود الواعي بنفس حالاته وبذات القواعد أو نفس النتائج، بل أن الإنسان هو من يكرر ذات أخطاءه في كل مرة وبنفس المناسبات والظروف، لذا تأتي دوما النتائج من الطبيعي أن تكون متشابه، ليتوهم البعض وتحت تأثير البحث عن تبريرات ترقيعية ليقول أن التاريخ يعيد نفسه, والدليل أن التاريخ لا يفعلها مع غيرنا أو حتى معنا لو أننا نرتقي فكريا ونقديا ولو بحدود مقبولة على ملاحظة خطيئتنا الكبرى، ولم نعد إلى راهنيات العصر الحجري بركائزه وأسسه ونطلب أن تعطينا نتائج حداثية أو تتوافق مع ملامح الزمن التاريخي الذي نعيشه, فقد نعي بعض أوجه التشابه بالمواصفات والسلوكيات لكننا لسنا جميعا في دورة تاريخية واحدة. ومن هذا المنطلق يمكن أن نتساءل : هل الأحداث التاريخية تخضع لقوانين الحتمية مثلها مثل الوقائع العلمية الأخرى؟ وهل يمكن للنتائج التاريخية أن ترقى إلى مصاف القوانين العلمية؟

القانون والمصادفة :

لقد اشتمل العلم على حقائق ذات طابع نظري، وأخرى ذات طابع عملي تطبيقي، ويبقى القانون في نهاية المطاف يعبر عن الجانب النظري منه، وماهو إلا وليدا للنظرية فقط، حيث عبر عنه موريس أنجرس قائلا:« القانون صيغة عامة تنص على ميزة شيء أو على علاقة بين الظواهر، ويتم التحقق منه وفق منهج محدد».[1] فالقانون مهمته الأساسية هي العمل على توضيح العلاقة الموجودة بين الظواهر، بصيغ رمزية، حيث نوضع العلاقة في أطر محددة، الهدف منها هو التنبؤ بحدوث الظاهرة، والتحكم فيها وإعادة بنائها من جديد، حيث يصبح القانون بعد ذلك مجرد تفسير رمزي للظاهرة لا غير، وهو مجرد توقعات لما ستكون عليه النتيجة في المستقبل. « فالقانون إذن في النظرية هو بمثابة توضيح وتبيان للعلاقة الثابتة بين

[1] ـ غاسنون باشلار: **الفكر العلمي الجديد**، ترجمة: عادل العوا، تقديم: جيلالي اليابس، دار موفم للنشر، الجزائر، 1990، ص07.

الظواهر المعنية».[2] حيث يظهر لنا من خلال ذلك، لا وجود لما يعرف بالعبثية أو المصادفة في الظواهر الطبيعية، أي أنه كل ما يحدث إنما يمكن التنبؤ به باعتبار أن هذه الظواهر تخضع لنظام ثابت ومعقولية مطلقة. فما يحدث في الظواهر الطبيعية يمكن أن يحدث في الظواهر الإنسانية.

ليس في الإمكان إلا ما كان، وما هو كائن، وما سيكون، حيث تلخص لنا هذه العبارة بأصدق تعبير جوهر أغاب نظريات الحتمية الذين نظر والى جل الظواهر نظرة آلية، فكل الظواهر التي وقعت في الماضي، سواء كانت هذه الظواهر ذات طابع مادي أو ذات طابع اجتماعي أو ذات طابع إنساني، فهي تتماثل بالضرورة مع وقوعها قي الحاضر أو المستقبل.

إن الحتمية تؤمن إيمانا قاطعا بأن الظواهر مهما كان نوعها تتحكم فيها عوامل خارجية، منفصلة انفصال تام عن وعي الإنسان، حيث أنها هي التي تتحكم في أفعاله ومصيره، وليس الإنسان فقط، بل كل الكون، وهذه العوامل في الأغلب هي سلسلة من الحلقات المترابطة، تفضي بعضها إلى بعض.

الحتميّة التّاريخيّة Historical Determinism

تخبرنا الحتميّة التّاريخيّة بأنّ التّاريخ جزءٌ من توليفةٍ أكبر، خاضعةٍ لقوانينِ الوجود، ومن ثَمَّ، التّاريخ يسير وَفْق قوانينَ ثابتة في طبيعتها، وأنّ للأُمم والحضارات والممالك، دورات حياةٍ تشبه دورات حياة الكائنات الحيّة كَكُل. ولمَّا كان التّاريخ يسير وَفْق قوانين ثابتة، فإنّ عمليّة التنبّؤ به ستكون من القوّة والدقّة بمكان. لكن يبقى في التّاريخ تحوّلات مفاجئة تغيّر مساره بأكمله، وبعيدًا عمَّا هو مُتوقّع. ببساطة، التّاريخ مثله مثل أيّ شيء في الطّبيعة، يخضع لقوانينَ علميّة وموضوعيّة، تُحدِّد حركته وكيفيّة تطوّره، وبمعرفة القوانين، نفهم الواقع السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، وبها نتحكّم بالواقع والمستقبل. فهيغل مثلًا، وجد البشريّة تمرّ في تطوّرها التّاريخيّ بمراحلَ لا تحيد عنها، فمن هنا نقول نحن: إن كانَ كلام هيغل صحيحًا، وإن كانت الحتميّة التاريخيّة فاعلة في لعب دورها المحدّد، فإنّ التّاريخ سيكون حَسَب هيغل، مجرّد تكرارٍ لامتناهٍ، ومن ثَمَّ، لا فائدة مرجوّة منه؛ لإنّه إن عرفنا تلكم القوانين الثّابتة

[2] ـ موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي و كمال بوشرف و سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 54.

الّتي يسير وَفقها التّاريخ، البشريّ منه خصوصًا، فإنّنا بمعرفتنا لهذه القوانين، سنتنبّأ بما سيحدث حتمًا. لكن، السّؤال هُنا: إلى أيّ مدًى يمكننا التّحكّم بالواقع الموضوعيّ، وإلى أيّ مدًى يمكننا التنبّؤ بما سيكون عليه المستقبل؟ ما هي حدودنا؟ ولْنَكُن دقيقين في كلامنا: إنّ الحتميّة التّاريخيّة، ونظيرتها الاقتصاديّة، لدى ماركس بالتّحديد، لا تعني أبدًا ثبات المصير وإطلاقيّته، أو قَدَريّة الأحداث والمُنتهى، بل تعني قدرة الإنسان الواعي بمصيره وبضرورة التّغيير، ووعيه أيضًا بحرّيّته وبقدرته على الفعل.

الحتميّة العلميّة Scientific Determinism

تعتبر الحتمية في معناها الواسع، مبدأ عقلي وفلسفي، يقر بأن لكل ظاهرة سبب أو مجموعة من الأسباب، أدت إلى حدوثها، عندما تتوفر هذه الأسباب فإنها تؤدي حتما إلى ظهورها، لأن كل ظاهرة محكومة بهذه الشروط في حدوثها أو عدم حدوثها.[3]

هي تلك الحتميّة الّتي برزت مع قوانين نيوتُن في حركة الكواكب والأجرام الكبيرة، قيّدت الإنسان كثيرًا، وخَلَصت إلى أنّ كلّ ما في الطّبيعة، بما في ذلك الإنسان، يسير وَفْق قوانينَ ونواميسَ كونيّة ثابتة، لا يحيد عنها الإنسان، ولا تحيد هي نفسها. وتظهر هذه الحتميّة جليّة في الفلسفات الماديّة الّتي يرجع فيها الكون إلى المادّة، وتسبق فيها المادّة، الأفكار والأحاسيسَ من حيث أصالة الوجود. فالأفكار والأحاسيس هي تغيّرات في جزيئات المادّة الّتي يتركّب منها الإنسان، وبالتّالي، سلوك الإنسان يخضع لـ/يتأثّر بالقوانين نفسها الّتي تخضع لها المادّة. وواجب الإنسان لتكون أفعاله حُرّة وخاضعة للإرادة، أن يفهم سَيْر هذه القوانين، حتّى تتبع أفعاله هذه القوانين وتتبع أيضًا إرادته النّابعة من طبيعته الماديّة. وهذه هي آراء هوبز وديمقريطس ولوقيبوس. لكن هناك مَنْ خالَفهم في ذلك، مثل فيلسوف التّشاؤم وإرادة الحياة «آرثر شوبنهاور»، بزعمِ أنّ أفعال الإنسان كما تخضع للضّرورات الدّاخليّة، فإنّها تخضع أيضًا للمُؤثّرات الخارجيّة. ومِيزة الحتميّة العلميّة، أنّها تُتيح قدرة كبيرة للتنبّؤ بالأفعال والأحداث. فلمّا كانت إرادة الإنسان مشروطة بالبواعث والرّغبات والدّوافع الدّاخليّة،

---

[3] ـ الدراجي زروخي: **إشكاليات أساسية في مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار صبحي للطباعة والنشر، ط1، الجزائر 2013، ص 33.

فبمعرفتك لتلكم المحدِّدات، تكون عمليّة التّنبُّؤ بأفعال الإنسان سهلة. وفي الحتميّة العلميّة، يلعب اللاشعور دورًا كبيرًا، واعتُبِر في الطّبّ النفسيّ بأنّه محدِّد السّلوك الأصليّ.

وبحلول القرن التّاسع عشر، وبتوجّه فلسفة العصر الحديث إلى عودة الفكر الديالكتيكيّ/الجدليّ مع هيغل وماركس وأنجلز ولينين وغيرهم، اتّخذ مبدأ الحتميّة دلالاتٍ جديدة، منها المثاليّة، ومنها الماديّة. وبتطبيق الفكر الدّيالكتيكيّ على المجتمع والتّاريخ البشريّ، بما فيه من فكرٍ ومعرفةٍ ومجتمعٍ وعلاقات، ظهر على السّاحة مبدأ جديد، وهو مبدأ الحتميّة التّاريخيّة.

القانون : القانون لفظ يوناني معرّب، ويعني في الأصل المقياس المادي، ثم أطلق بعد ذلك على كل مقياس فكري أو معنوي، حتى قيل القانون مقياس كل شيء وطريقة، وقيل القانون أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته، التي تتعرف أحكامها منه، مثلما أشار إليه الجرجاني. وبهذا المعنى يمكن القول أن القانون مرادف للمعيار والقاعدة. أما عند **كانط** فهو مجموع المبادئ القبلية، التي تتخذ أساسا للمعرفة. أما عند **جون ستوارت مل** فهو مبدأ طرق الاستقراء، والمتمثلة في القوانين التالية: قانون الاختلاف ، وقانون الاتفاق ، والقانون الذي يجمع بين الاختلاف والاتفاق، وقانون التغيرات المتلازمة، وقانون البواقي.[4]

لكن إذا نظرنا إلى القانون من وجهة نظر أخرى نجد أنه: النظام أو الشريعة أو الأصل أو الناموس، وله في اصطلاح الحكماء معان:

ـ القانون مجموع القواعد العامة المفروضة على الإنسان من الخارج، تنظم شؤون حياته، فإذا كانت هذه القواعد واجبة عليه دون تشريع صريح سميت عرفا، أو عادة أو تقليدا. وإذا كانت مفروضة عليه بتشريع صريح تضعه السلطات الاجتماعية لوجه المصلحة العامة سميت بالقوانين الوضعية Lois positives، فهي بذلك مقابلة للقوانين الأخلاقية الطبيعية المكتوبة على صفحات القلب. وإذا كانت معبرة عن إرادة الله وحكمته، سميت بالقوانين الإلهية، ولابد

[4] ـ جميل صلسيا : **المعجم الفلسفي**، ج 2 ، مرجع سابق، ص 179.

من أن تكون هذه القوانين إلزامية، تلزم الإنسان في سلوكه على إتباعها، سواء كانت صادرة عن إرادة شعب ، أو فرضت عليه من فوق.[5]

5 ـ المرجع نفسه ، ص 180.